



تأثير العوامل المحددة للصحة المالية في نجاح الشركات: دراسة تحليلية في قطاع التأمين

The impact of determinants of financial health on the success of companies

"an analytical study in the insurance sector"

أ. د مهدي عطية موحى الجبوري م. د فاطمة حسين كاظم

Fatima Hussein Kazim²,

Mahdi Atiyah Mohi Al- Jabouri¹

<mailto:fatimah.uob@gmail.com>

bus.mahdi.atiyah@uobabylon.edu.iq

الملخص:

يهدف هذا البحث إلى تقييم تأثير العوامل المالية التي لها تأثير مباشر على نجاح أو فشل الشركات إذ ان من المهم لأصحاب المصلحة أن يكون لديهم وعي كاف بالأداء المالي لهذه الشركات. من خلال تحديد المجالات الرئيسية للقضايا الاستراتيجية لشركات التأمين باستخدام نهج تحليلي يعتمد على مجموعة من البيانات الأولية والثانوية ومن خلالها تم استخدام مجموعه النسبة المالية كأدوات لقياس الأداء والتنبؤ بفشل الشركات. لتحديد نقاط القوة والضعف من خلال تفسير هذه النسب، لعينة من شركات التأمين وتم استخدام متوسط الصناعة لمقارنة متوسط نسب الشركة. ويعد تحليل النسب من أكثر الأدوات شيوعاً والأكثر استخداماً في تقييم الأداء المالي. تقارن النسب المالية عموماً الأبعاد المختلفة للأداء بين الوحدات القابلة للمقارنة وضمن وحدة واحدة عبر فترات زمنية. كأدوات مقارنة، ويتم استخدام النسب لقياس أداء الشركة بمرور الوقت (تحليل الاتجاه) ومقارنتها بأداء منافسيها أو متوسطات الصناعة (تحليل مقارنة). إن متوسط الصناعة هو نقطة فاصلة لإثبات ما إذا كانت الشركات أعلى أو أقل من متوسط الصناعة. اعتمد النطاق النموذجي على الشرائح الربعية العلوية والسفلية، والتي تمثل نطاق القيم التي يقع فيها نصف الشركات، مع أداء 25٪ من الشركات أفضل من النطاق و 25٪ أداء أقل من النطاق. وتم الاعتماد على البرامج التحليلية للوصول الى النتائج كبرنامج Excel.V13 و SPSS V.26

ومن النتائج التي تم التوصل اليها من التحليلات أن معظم شركات التأمين كان اداءها ضعيفاً، وتتميز بنقص في نظام مراقبة التدفق النقدي، وتكاليف المشروع. وضعف في ممارسات الإدارة الاستراتيجية الفعالة، وضعف في معايير الصحة المالية.

الكلمات المفتاحية: الصحة المالية، النسبة المالية، قطاع التأمين



abstract

This research aims to assess the impact of financial factors that have a direct impact on the success or failure of companies, as it is important for stakeholders to have sufficient awareness of the financial performance of these companies. By identifying the main areas of strategic issues for insurance companies using an analytical approach based on a set of primary and secondary data and through which the total financial ratio was used as tools to measure performance and predict the failure of companies. To determine the strengths and weaknesses by interpreting these ratios, for a sample of insurance companies and the industry average was used to compare the average company ratios. Ratio analysis is one of the most common and widely used tools in evaluating financial performance. Financial ratios generally compare the different dimensions of performance between comparable units and within a single unit across time periods. As comparative tools, ratios are used to measure a company's performance over time (trend analysis) and compare it to that of its competitors or industry averages (comparative analysis). The industry average is a cut-off point to establish whether firms are above or below the industry average. The typical range was based on the upper and lower quartiles, which represent the range of values in which half of the firms fall, with 25% of firms performing better than the range and 25% performing below the range. Analytical programs were relied upon to reach the results, such as Excel.V13 and SPSS V.26

Among the results that have been reached from the analyzes is that most insurance companies have performed poorly, and are characterized by a lack of cash flow control system, and project costs. Weakness in effective strategic management practices, and weakness in financial health standards.

Keywords: financial health, financial ratio, insurance sector

أولاً: مقدمة:

يقول Abraham Brilloff " القوائم المالية مثل العطور الفاخرة. ليتم شمها ولكن لا تبذلغ ". تعد المحاسبة هي بطاقة أداء الأعمال. إنها تترجم الأنشطة المتنوعة للشركة إلى مجموعة من الأرقام الموضوعية التي توفر معلومات حول أداء الشركة والمشاكل والتوقعات. ويتضمن التمويل تفسير هذه الأرقام المحاسبية لتقييم الأداء وتخطيط الإجراءات المستقبلية.

ان مهارات التحليل المالي مهمة لمجموعة واسعة من الاطراف، بما في ذلك المستثمرين والدائنين والمنظمين. لكن لا يوجد مكان أكثر أهمية من داخل الشركة. بغض النظر عن التخصص الوظيفي أو حجم الشركة، فإن المديرين الذين يمتلكون هذه المهارات قادرون على تشخيص أمراض شركاتهم، ووصف العلاجات المفيدة، وتوقع العواقب المالية لأفعالهم. مثل لاعب الكرة الذي لا يستطيع الحفاظ على النتيجة، فإن مدير التشغيل الذي لا يفهم تمامًا المحاسبة والتمويل يعمل في ظل عائق غير ضروري.



يهدف هذا البحث استخدام المعلومات المحاسبية لتقييم الصحة المالية. نبدأ بنظرة عامة على مبادئ المحاسبة التي تحكم البيانات المالية ومناقشة واحدة من أكثر المفاهيم سوءاً وإرباكاً في التمويل: التدفق النقدي. هناك موضوعان متكرران وهما أن تحديد الأرباح وقياسها يمثل تحدياً أكثر مما قد يتوقعه المرء، وأن الربحية وحدها لا تضمن النجاح أو حتى البقاء، ومن ثم النظر في مقاييس الأداء المالي وتحليل النسب.

ثانياً: المراجعة الادبية

1- الصحة المالية Financial Health

وفقاً ل (Lawless and Warren, 2005) عرّفت فشل شركة الأعمال على أنه نشاط تجاري (أ) يتوقف عن العمل بعد التنازل أو الإفلاس (ب) يتوقف عن العمل مع خسائر للدائنين بعد إجراءات مثل الرهن أو الحجز (ج) أو تتسحب طوعية وتترك ديوناً غير مدفوعة و (د) أو تشارك في إجراءات قضائية مثل الحراسة القضائية وإعادة التنظيم وما إلى ذلك (Enshassi, & Mohamed, 2006). وغالباً ما يستخدم الباحثون بعض العوامل في دراستهم التجريبية للإفلاس وهي القيمة الصافية السلبية وعدم سداد الدائنين والتخلف عن السداد وعدم القدرة على سداد الديون والحسابات المصرفية المكشوفة وإغفال توزيعات الأرباح المفضلة والحراسة القضائية.

يعرف ألتمان (Russell, 1991 & Paz, 2006) الفشل من وجهة نظر اقتصادية: بأنه تعد الشركة قد فشلت إذا كان معدل العائد المحقق على رأس المال المستثمر مع مخصصات اعتبارات المخاطر أقل بشكل ملحوظ ومستمر من المعدلات السائدة على الاستثمارات المماثلة. معيار آخر هو عدم كفاية الإيرادات لتغطية التكاليف والمواقف التي يكون فيها متوسط العائد على الاستثمار أقل من تكلفة رأس مال الشركة (Ab Halim, 2010).

أن الأرباح لا تساوي التدفق النقدي. النقد - وتحويل النقد في الوقت المناسب إلى مخزون، وحسابات القبض، وإعادته إلى نقد - هو شريان الحياة لأي شركة. إذا انقطع هذا التدفق النقدي أو انقطع بشكل كبير، يمكن أن يحدث الإعسار. ومع ذلك، فإن حقيقة أن الشركة مربحة لا تضمن أن تدفقها النقدي سيكون كافياً للحفاظ على الملاءة. وبحسب Strischek, ET.AL, (2008) فإن الدراسات السابقة حول تأثير العوامل المالية على فشل الشركات حددت سوء الإدارة المالية ونقص رأس المال باعتبارهما من العوامل الرئيسية المحددة للفشل (Ab Halim, 2010).



أن الشركة التي تدير مخزونها ومستحققاتها بعناية، لكن النمو السريع للمبيعات يستلزم استثماراً متزايداً في هذه الأصول. بعد ذلك، على الرغم من أن الشركة مربحة، فقد يكون لديها القليل من المال للوفاء بالتزاماتها. ستكون الشركة حرفياً "مفلسة". توضح هذه الأمثلة المختصرة سبب وجوب اهتمام المدير على الأقل بالتدفقات النقدية بقدر اهتمامه بالأرباح. في حين يشدد ، (Tiong & Hwee 2002) على الدور المهم لإدارة التدفق النقدي في الصناعة فإن التدفق النقدي هو أهم عامل يؤثر على الربحية عندما يكون مشروع قيد التنفيذ.

يفضل العديد من العملاء ضمانات حسن الأداء التي يصعب الحصول عليها بعد الأزمة المالية كما يزعم أنتوني موسيلي مدير مؤسسة (Broomhall, 2010) مثل (Edum , 1996 - Fotwe et al تشير إلى أنه يجب على الشركات إجراء تقييم منتظم للأداء لضمان اعتماد استراتيجيات مناسبة وفي الوقت المناسب للحفاظ على العمل. يجادل (Kangari and , 1992 Farid) بأن فهم أسباب وأعراض فشل الأعمال سيساعد في تحديد الإنذارات المبكرة لأزمة مالية وشيكة. يؤكد بعض المؤلفين أن الجانب المالي وخاصة النسبة المالية هو تحليل مهم يقدم غالباً إشارة إلى أعمال الشركة].

أن أهم مصدر للمعلومات لتقييم الصحة المالية للشركة هو بياناتها المالية، التي تتكون أساساً من الميزانية العمومية وبيان الدخل وبيان التدفق النقدي. على الرغم من أن هذه العبارات يمكن أن تبدو معقدة في بعض الأحيان، إلا أنها تستند جميعها إلى أساس بسيط للغاية. لفهم هذا الأساس ورؤية الروابط بين البيانات الثلاثة، الميزانية العمومية هي لقطة مالية، مأخوذة في وقت معين، لجميع الأصول التي تمتلكها الشركة وجميع المطالبات ضد تلك الأصول. العلاقة الأساسية، والواقع الأساس لجميع المحاسبة، هو الأصول والخصوم وحقوق المساهمين. (ROBERT ET.AL,2016

إذا كانت الميزانية العمومية لقطة في الوقت المناسب، فإن بيان الدخل وبيان التدفق النقدي عبارة عن مقاطع فيديو، تسلط الضوء على التغييرات في اثنين من حسابات الميزانية العمومية الهامة بشكل خاص بمرور الوقت. يهتم أصحاب الأعمال بطبيعة الحال بكيفية تأثير عمليات الشركة على قيمة استثماراتهم. يتناول بيان الدخل هذا السؤال من خلال تقسيم التغييرات المسجلة في حقوق ملكية المالكين إلى إيرادات ومصروفات، حيث تزيد الإيرادات من حقوق الملكية وتقلل النفقات من ذلك. الفرق بين الإيرادات والمصروفات هو الأرباح أو صافي الدخل. (Binu

(ROBERT ET.AL,2016) and Karim, 2012)



علاوة على ذلك تم اقتراح نسب مالية ونماذج مالية مختلفة في البحث عن حل لمختلف الأوضاع المالية. على سبيل المثال تم تقديم نموذج تمييز $Score-Z$ (Binu and Karim, 2012) ونموذج Zeta بواسطة (Altman, 1977) مع التركيز على الشركات المفلسة قانوناً ؛ يقدم (Kangari and Farid, 1992) نموذج الانحدار الخطي المتعدد (MLR) باستخدام النسب المالية لتقييم الأداء المالي.

وفقاً (Moyer, and Rao 1977) يستخدم تحليل النسب المالية لمعالجة ثلاثة أغراض رئيسية. أولاً يتم استخدامه كأداة تحليلية في تحديد نقاط القوة والضعف في الشركة وكذلك لتقييم جدواها كمشروع مستمر أو لتحديد ما إذا كان يمكن تحقيق عائد مرضٍ للمخاطر التي تم التعرض لها. ثانياً تعد النسب المالية مفيدة كأدوات مراقبة لضمان توافق أهداف الشركة مع مواردها. ثالثاً تلعب النسب المالية دوراً فعالاً للغاية في التخطيط لتحقيق أهداف الشركة. النسبة المالية هي العلاقة التي تشير إلى أنشطة الشركة.

2- نجاح الشركات (Company's Success)

تناول العديد من الباحثين دراسة نجاح الشركات وقد حددوا العديد من المداخل أهمها مداخل الفاعلية والكفاءة وتعظيم القيمة السوقية فضلاً عن ذلك ان مقاييس النجاح تكون ضمن معايير يعتقد بأنها تبين أثر الأعمال، وهي قد تكون معايير كمية أو ادراكية قابلة للقياس بطريقة معينة بحيث تعكس غرض ورسالة المنظمة، مشيراً إلى أهمية مقاييس النجاح كونها تزود بتغذية عكسية عن الافتراضات والقواعد الأساسية فيما إذا كانت تتلاءم مع الملاحظات الحالية أو تحتاج إلى إجراء تغييرات جذرية.

بشكل عام، تعد قدرة الشركة على التحول والتكيف باستمرار مع احتياجات السوق السائدة الشرط الأساسي لوجودها على المدى الطويل ونجاحها، وفقاً لـ (al Nenadál et 2011)، ويتميز السوق الحالي، وفقاً لـ (Kenny 2012)، بإزالة حواجز الأعمال والنمو التكنولوجي. يوفر للشركات فرصاً عديدة للتطوير؛ ومع ذلك، فإنه يعرض في نفس الوقت العديد من التهديدات والمخاطر الجديدة. وبالتالي، من الضروري للغاية لجميع أصحاب المصلحة في بيئة السوق الحالية معرفة أداء شركتهم والقدرة على التنبؤ بوضعها المستقبلي وقيمتها، وبالتالي ليس فقط تزويد المديرين بالمعلومات اللازمة لاتخاذ القرار، ولكن أيضاً التخطيط الاستخدام المستقبلي للموارد والإجراءات الأخرى المرتبطة مباشرة بإدارة الشركة. (Le et al, 2020).



تعد الاستدامة الآن الشرط الأساسي لبقاء الشركات في العديد من الصناعات، بينما يتأثر البعض الآخر، على سبيل المثال، بارتفاع كبير في تكاليف رأس المال أو زيادة مستويات التنظيم. ويتجلى ذلك أيضًا في البحث الحالي الذي ركز بشكل متزايد على الاستدامة على مدار العقد الماضي. أدت الجهود المبذولة لتجميع التقارير غير المالية، والتي غالبًا ما يتم تقديمها في شكل حوكمة بيئية واجتماعية وحوكمة الشركات (ESG)، ومؤشرات أداء الشركات التقليدية إلى العديد من الدراسات والتحليلات. تركز الدراسات بشكل أساسي على مبدأ المشروطة المتبادلة، حيث يكون العمل على هذا النحو مباشرًا بالفعل مرتبطة بالاستدامة في العديد من الصناعات؛ بالإضافة إلى ذلك، يحاولون شرح تأثير الامتثال، أو مخاطر الرفض على الشركات، حيث، على سبيل المثال، وفقًا لـ (Nirin et al, 2021)، هناك خطر متزايد من المشاكل المالية وما يرتبط بها من إنهاء الأعمال، أو على الأقل الفشل في تحقيق الأهداف المحددة. وبالتالي، ليس أمام الشركات حاليًا خيار سوى السعي لتسهيل النموذج الاجتماعي والتكنولوجي الناشئ ومواجهة التحدي المتمثل في كيفية الحصول على مزايا تنافسية من هذه العملية، أو تكييف أهدافها وأنشطتها بشكل أكثر فاعلية (Gupta et al, 2020).

أ- مفهوم واهمية نجاح الشركات

إن مفهوم نجاح الشركات يتمثل في قدرة شركات الأعمال على استغلال طاقاتها الداخلية وتسخيرها لتحقيق أهدافها، وذلك بالتركيز على التعلم من التجارب السابقة، والعمل على مواجهة الفشل والعادات السلبية، وأن تعمل الشركات على كشف قدراتها على تحدي الصعاب وتطوير بيئتها الداخلية، حيث إن عملية التطوير وتوفير الأموال اللازمة لشراء الآلات والمعدات الضرورية الحديثة والمتطورة مقارنة بالتقدم التكنولوجي المتسارع والقدرة على وضع البرامج التدريبية لتدريب العاملين على استخدامها، وقيام الإدارة بتبني نظام حوافز عادل ومشجع، يدفع العاملين لتطوير قدراتهم واكتساب مهارات وخبرات جديدة في بيئة العمل، ووضع اللوائح والتعليمات والسياسات ذات المرونة القابلة للتعديل بما يساهم في عملية النجاح المستدام. (Awan, 2011:100).

في حين يرى (Barros, 2013:279) أن بيئة العمل وعالم اليوم يتسم بالتغيرات الاقتصادية والاجتماعية السريعة والمستمرة، إلى جانب رغبة منظمات الأعمال في الاستمرار وتحقيق أهدافها، مما أدى إلى سعي الإدارات العليا في المنظمات، للبحث عن سلوكيات تنظيمية، تقوم على أسس تنافسية تساعد المنظمة على الارتقاء بمستوى أدائها في ظل المنافسة



الاقتصادية القوية، حيث سعت منظمات اليوم على الاهتمام المتزايد بسلوك المواطن التنظيمية كأحد أهم العوامل التي تساهم في النجاح الشركات.

ويضيف (Riwayati,2013:624) أن النظر إلى النجاح من خلال الأداء المالي والكفاءة التشغيلية والإنتاجية أو تحقيق ربح أو عائد مستهدف أو إجراء بعض برامج التحسين في إطار إدارة الجودة الشاملة وإعادة الهندسة والمقارنة المرجعية يعد نظرة ضيقة لا تحدد النجاح طويل الأمد في الأسواق التنافسية لأن هذه جميعها يمكن تقليدها أو استنساخها بسهولة.

ب- مقاييس نجاح الشركات

لقد حدد العديد من الباحثين عدة مقاييس لنجاح الشركات حسبما ورد في (Dahmen,2014:1) (Saunila, 2014:163) وكما يلي :-

أ- الكفاءة: تبدو أهمية الكفاءة من كونها مقدرة يمكن من خلالها اعطاء التقويم الصحيح للعاملين بصفة عامه وللقيادة بصفة خاصة ومن ثم فإنها كمعيار محدد لمستوى هذه المقدرة يكون من أحسن المعايير التي يسترشد بها في العديد من الأمور الإدارية حيث يتخذ من هذا المعيار وسيلة لفرز العناصر التي تحقق مصلحة الجهاز الإداري من خلال النجاح في تحقيق أهدافه عن طريق استخدام الموارد المتاحة البشرية والمادية حتى لو كان يعترضها نقص أو عيوب. (Delkhosh,2016:31)

واوضح (Rajnoha,2016:134) ان الكفاءة هي الاداء السليم للشيء بواسطة الات جيدة وافراد البشرية والمالية، والمعلومات المتاحة، وان المنظمة تصبح ذات كفاءه عالية حينما نقوم باستثمار مواردها المتاحة في المجالات التي تعطي اكبر المردود. كما وذكر (Batchimeg,2017:22) ان الكفاءة يقصد بها حسن الاستفادة من الموارد او حسن استخدام العناصر التي تقرر استخدامها، فالإدارة عليها مسؤولية استخدام العناصر البشرية والمالية أحسن استخدام ويحدد ان الكفاءة هي نسبه بين المخرجات والمدخلات، ومؤشراتها في هذه الحالة تكون كمية على الرغم من الاختلاف المظهري في مفاهيم الكفاءة فان ذلك لا ينفي ارتكازها على حقائق مشتركة.

ب- الفاعلية : يشق مصطلح الفاعلية من مصطلح التأثير (Effect) ويستخدم المصطلح في اطار علاقات السبب و التأثير ، لقد تباينت الاجتهادات حلو تحديد دقيق لمفهوم الفاعلية و على



تطبيقاتها العملية في المنظمات ويعمل بعضهم ، على ان هذا الاختلاف نابع من تعدد الآراء حولها كما تعرف الفاعلية على انها الدرجة التي تحقق بها المنظمة اهدافها او تمكن في قدرتها على استخدام موارد محدده لتحقيق الهدف محدد قابل للقياس و تعرف الفاعلية ايضا عله انها " قابليه و قدره منظمه في الحصول على الموارد مختلفة و استخدامها بشكل فاعل لتحقيق الاهداف.(Capon,2018:234) و كذلك عرفت على انها نجاح منظمه في تحقيق اهدافها " ان مفهوم الفاعلية متعدد الابعاد و يشمل على عدة معايير اهمها : (Osadchy,2018:339)

*تحقيق الاهداف: تقاس فاعليه المدير او منظمه بمدى تحقيق الاهداف المنشودة.

*تامين الموارد " المدخلات ": تقاس فاعليه المدير او منظمه بالقدرة على تامين الموارد الضرورية للمنظمة.

*العمليات الداخلية: تكون المنظمة فعاله ان تدفقت المعلومات ببسر وسهولة، وساد الانتماء والرضا والالتزام الوظيفي بين العاملين، مع أدنى قدر من النزاع الضار والصراع السياسي.

*رضا الاطراف والجماعات التي تتأثر مصالحها بالمنظمة ولهم مصلحة في بقاء المنظمة واستمرارها.

واشار (Y. Suharyanti,2019:245) وهناك ثلاثة مستويات للفاعلية ، و هي فاعليه الافراد ، فاعليه الجماعة ، فاعليه المنظمة ،ويؤثر مؤشر الفعالية المالية من خلال (تحليل الربحية) والتي توضح فعالية استخدام الأصول في توليد إيرادات المبيعات ، أي توضيح إيراد المبيعات المتولد من كل جنيه مستثمر في الأصول.

ثالثاً: المنهجية

1-اهداف البحث

لسد الفجوة يأخذ هذا البحث مبادرة لقياس الصحة المالية لشركات قطاع التامين في العراق باستخدام تحليل النسبة المالية. من خلال تحليل المعلومات المالية يمكن أن تساعد في تقديم إجابات لتبرير الصحة المالية للشركات. من خلال التعرف على أثر استخدام المؤشرات المالية الخاصة بالصحة المالية على القيمة السوقية.



2- مشكلة البحث: يتعرض قطاع التأمين في العراق لمخاطر متعددة انعكاسا لواقع البيئة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية سواء المحلي أو الدولي، حيث توجد عدة عوامل تؤثر بشكل مباشر على عمل هذا القطاع سواء كانت عوامل خارجية مثل الأزمة المالية العالمية، والركود، والتراجع للاقتصاد العالمي، أو عوامل داخلية تتمثل في الصراعات، والحروب، مما يؤدي الى تهديد استمرار تلك القطاع، وتحقيق أهدافها مما ينعكس على تذبذب القيمة السوقية لها، والتي تنعكس بدورها على المؤشر العام للسوق، وبالتالي يؤثر في ثروة المالكين (التمثليين بحملة الأسهم وعليه يمكن صياغة مشكلة الدراسة المتمثلة في التساؤل الرئيس التالي:

ما هو أثر استخدام مؤشرات الصحة المالية على القيمة السوقية لشركات قطاع التأمين؟

3- أهمية البحث

تكمن أهمية هذه البحث في كونه محاولة علمية حديثة في توضيح كيفية قياس وتحليل أثر استخدام مؤشرات الصحة المالية على نجاح الشركات من خلال القيمة السوقية للشركات التابعة لقطاع التأمين كما تتأكد الأهمية من خلال ما يمكن أن تقدمه من تشخيص للواقع المالي ومتطلبات تحليل القوائم المالية للشركات وهذا يتطلب الاستعانة بمحللين ماليين يمتلكون المبادئ العلمية العالية الخاصة بتحليل الصحة المالية للمصارف، وتبرز الأهمية النظرية من الإثراء العلمي الذي يضيفه في مجالات مفاهيم مؤشرات الصحة المالية ونجاح الشركات من تأصيل نظري أثر استخدام المؤشرات المالية الخاصة بالصحة المالية ونجاح الشركة.

4- فرضية البحث:

يمكن صياغة فرضيات البحث على النحو الآتي لا يوجد أثر ذو دلالة معنوية عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0.05$ لمؤشرات الصحة المالية على نجاح الشركات من خلال القيمة السوقية.

5- أسلوب الدراسة

يتبنى هذا البحث الأساليب الكمية والنوعية (الطرق المختلطة) باستخدام تحليل النسب التقليدي لتقييم الصحة المالية لشركات التأمين. كما اقترح لاشر (Lasher, 2003) تتضمن أفضل المعلومات التنافسية لتحليل النسبة عموماً مقارنة بين النسب التقليدية ومتوسط الصناعة. تم إجراء التحليلات الأولية للسوق كجزء من الدراسة التي تشمل خمس شركات للتأمين.

5- المقاييس المستخدمة

تم استخدام سبعة عشر نسبة مالية كما هو موضح في الجدول 1 الذي اقترحه (Peterson, 2005)، كأدوات قياس أداء. بعد ذلك عند تفسير هذه النسب تم استخدام الوسيط النموذجي



(متوسط الصناعة) والنطاق النموذجي لمقارنة متوسط نسب الشركة. تم تصميم متوسط الصناعة ونطاقها وفقاً لإطار عمل بيترسون [28] والذي استند إلى شركة Dun and Bradstreet Inc. وفقاً لبيترسون] فإن متوسط الصناعة هو نقطة فاصلة لإثبات ما إذا كانت الشركات أعلى أو أقل من متوسط الصناعة. اعتمد النطاق النموذجي على الشرائح الربعية العلوية والسفلية والتي تمثل نطاق القيم التي يقع فيها نصف شركة البناء مع أداء 25٪ من الشركات أفضل من النطاق و25٪ أداء أقل من النطاق.

تضمنت المرحلة الثانية من الدراسة دراسة حالة (التحقيق الحالي) من بين أفضل شركات أداء من خلال مقارنة النسب المالية للشركات بمتوسط الصناعة والنطاق. كانت المعايير المستخدمة للاختيار هي الشركة التي يكون فيها الحد الأقصى لعدد النسب أعلى من المتوسط وضمن النطاق القياسي وتلك التي لديها أقصى عدد من النسب ضمن نطاق قطاع البناء التجاري الذي قدمه بيترسون.

أما المتغير التابع نجاح الشركة فيتم قياسه من خلال القيمة السوقية

$$MV = (\text{Tobin's } Q) \text{ Approximate } Q =$$

$$CMVE + PS + (BEPT) / TA$$

سعر السهم العادي في نهاية كل عام $\times$ عدد الأسهم + القيمة نقدية للأسهم الممتازة + (قيمة المطلوبات قصيرة الأجل - الأصول قصيرة الأجل + القيمة الدفترية للمطلوبات طويلة الأجل) / القيمة الدفترية لإجمالي الأصول. (Dehning, Startopoulos, 2002) Y

أخيراً تم بعض المقاييس الإحصائية كالوسط الحسابي والانحراف المعياري وإجراء اختبار t واختبار الفرضية الصفية باستخدام البرامج الإحصائية كبرنامج Excel V.13 و SPSS v.26.

رابعاً: الجانب التطبيقي

. تم تجميع تفسيرات النسب المالية في خمس فئات عامة؛ السيولة والربحية والرافعة المالية والكفاءة والنسب السوقية لدراسة الحالة. لخص باحثون (Singh and Tiong, 2005) , Öcal & (2005) تحليل النسب عن طريق التجميع لتجنب تداخل المعلومات.

1- التحليل المالي المتغيرات



تم استخدام 15 مؤشر من النسب المالية مقسمة الى خمس مجموعات هي نسب السيولة وهي نسبة التداول (X1) ونسبة النقدية (X2) ونسبة الاستثمارات (X3) ونسبة صافي راس المال التشغيلي (X4)، أما المجموعة الثانية فتضم نسب الكفاءة او النشاط؛ وتشمل نسبة دوران الحسابات المدينة (X5) وفترة التحصيل بالأيام (X6) ونسبة دوران الموجودات (X7) كما تضمنت المجموعة الثالثة نسب المديونية (نسب الرفع المالي) مثل نسبة الديون/ اجمالي الموجودات (X8) ونسبة الديون/ الى حقوق الملكية (X9) كما ان المجموعة الرابعة فهي نسب الربحية متمثلة بخمس مؤشرات؛ نسبة هامش اجمالي الربح (X10) ونسبة هامش صافي الربح (X11) ونسبة العائد على الموجودات (X12) ونسبة العائد على راس المال (X13) وسعر السهم السوقي (X14).

اما المتغير التابع فيتم التعبير فتم التعبير عنه بالقيمة السوقية (Y1) والتي اعتمدناها كمقياس لنجاح الشركة وتم حسابها حسب معادلة (TOBIN Q). وان تقييم هذه النسب كلما كانت اعلى فهو تقييم إيجابي ما عدى فترة تحصيل الحسابات المدينة ونسب المديونية فالقيم العليا يعد تقييم سلبي للشركة.

أ- التحليل المالي للمتغيرات لشركة الأمين

يوضح الجدول (1-1) التحليل المالي لشركة الامين اذ يبين الجدول ان الوسط الحسابي للمتغيرات المستقلة والتي تمثل المجموعة الاولى (نسب السيولة والمتغير التابع (Y1) الذي يمثل القيمة السوقية للشركة وقد حققت الشركة متوسطات اعلى من المتوسط العام البالغ 10.676 لنسبة الاستثمارات/ الى المطلوبات المتداولة (X4) بلغ 82.082 وبانحراف معياري 11.586، كما يوضح الجدول القيمة الأعلى والقيمة الأدنى فضلا عن الالتواء والتفرطح والذي يدل على التوزيع الطبيعي للقيم. اما بقية نسب السيولة فكانت اقل من المتوسط العام وهذا يدل على تحويل الأموال الفائضة الى الاستثمارات لتحقيق الأرباح.

كما يبين الجدول نسب النشاط فقد تميزت الشركة بنسب دوران الحسابات المدينة (X5) اعلى من المتوسط العام بلغ 14.514 وبانحراف معياري 25.140 وهذا يدل على كفاءة إدارة الحسابات المدينة مقارنة بمتوسط القطاع العام البالغ 11.302، اما بقية النسب فكانت اقل من متوسط الصناعة لهذا القطاع.



أما بالنسبة إلى نسب الرافعة فقد كانت قيمتها أعلى من متوسط الصناعة وقدره (7.469، 28.809) فقد بلغت نسبة (X8) 20.029 ونسبة (X9) 121.982 وهذا يدل على زيادة المخاطرة نتيجة لزيادة الرافعة.

وظهر من الجدول مؤشرات الربحية (X10، X11، X12، X13) بلغت على التوالي (62.838، 52.431، 11.370، 12.398) وهذا ما يدل على أن الشركة تحقق أرباح مقارنة بمتوسط الصناعة، وهذا ما انعكس على نسبة القيمة السوقية للشركة والتي بلغت بمتوسط 0.329 وهي أعلى من متوسط الصناعة وقدره 0.101

وكانت مجموع النسب التي تميزت بها الشركة 8 نسب عن متوسط الصناعة.

الجدول (1-1) التحليل المالي للمتغيرات لشركة الأمين

الأمين	Mean	Std. Deviation	Minimum	Maximum	Skewness	Kurtosis	M	8
X1	8.318	4.968	2.501	16.826	0.394	-1.352	10.676	
X2	2.558	1.956	0.331	7.496	1.083	0.898	2.793	
X3	4.189	3.018	0.340	9.415	0.324	-1.337	7.098	
X4	82.082	11.586	60.009	94.057	-0.682	-1.047	72.551	✓
X5	14.514	25.140	0.113	86.472	1.929	2.987	11.302	✓
X6	542.329	915.216	4.163	3175.890	2.190	4.140	249.093	
X7	0.278	0.212	0.056	0.994	2.438	7.556	0.421	
X8	20.029	20.513	5.285	87.549	2.287	6.483	7.469	
X9	121.982	199.590	0.000	913.822	4.097	17.176	28.809	
X10	62.838	105.181	-81.179	394.544	2.222	5.832	20.801	✓
X11	52.431	111.722	-114.847	387.786	2.230	5.503	16.522	✓
X12	11.370	22.174	-17.395	94.541	3.327	13.229	5.648	✓
X13	12.398	18.424	-18.487	72.619	2.127	7.529	8.931	✓
X14	1.276	0.872	0.300	2.900	0.950	-0.445	1.197	✓
Y1	0.329	1.210	-0.678	4.524	2.687	8.715	0.101	✓

ب- التحليل المالي للمتغيرات لشركة الخليج

يوضح الجدول (1-2) التحليل المالي لشركة الخليج إذ يبين الجدول أن الوسط الحسابي للمتغيرات المستقلة والتي تمثل المجموعة الأولى (نسب السيولة والمتغير التابع Y1) الذي يمثل القيمة السوقية للشركة وقد حققت الشركة متوسطات أعلى من المتوسط العام البالغ 10.676 لكل نسب السيولة (X1) و (X2) و (X3) و (X4) بلغ (17.654 و 6.655 و 8.170 و 88.463) على التوالي وبانحراف معياري (11.586، 6.725، 14.085، 8.331) كما يوضح الجدول القيمة الأعلى والقيمة الأدنى فضلاً عن الالتواء والتفرطح والذي يدل على التوزيع



الطبيعي للقيم وهذا يدل على ان الشركة زيادة السيولة لدى الشركة مما ينعكس على تحقيق الأرباح.

كما يبين الجدول نسب النشاط فقد كانت جمعها اقل من متوسط الصناعة ما عدى فترة التحصيل وهي نسبة دوران الحسابات المدينة (X5) 2.930 وفترة التحصيل (X6) 418.132 ونسبة دوران اجمالي الموجودات (X7) 0.205 وهذا يدل على ضعف كفاءة التشغيل مقارنة بمتوسط القطاع العام البالغ (11.302، 11.302، 0.421) على التوالي.

اما بالنسبة الى نسب الرافعة فقد كانت قيمة نسبة الديون/ اجمالي الموجودات (X8) 11.458 اعلى من متوسط الصناعة وقدره (7.469)، ونسبة الديون الى حقوق الملكية (X9) اقل من متوسط الصناعة بلغت (14.357) وهو يدل على زيادة المخاطرة وضعف الملاءة المالية.

وظهر من الجدول مؤشرات الربحية (X10، X11، X12، X13) بلغت على التوالي (22.474، 14.756، 14.756، 12.398) وهي اقل من المتوسط العام ما عدى النسبة الاولى وهذا ما يدل على ان الشركة تحقق أرباح اقل مقارنة بمتوسط الصناعة البالغ 0.101، وهذا ما انعكس على نسبة القيمة السوقية للشركة وهي قيمة سالبة بمتوسط -0.431 .

وكانت مجموع النسب التي تميزت بها الشركة 5 نسب عن متوسط الصناعة.

الجدول (2-1) التحليل المالي المتغيرات لشركة الخليج

الخليج	Mean	Std. Deviation	Minimum	Maximum	Skewness	Kurtosis	M	6
X1	17.654	19.975	3.820	86.499	2.822	9.346	10.676	√
X2	6.655	6.725	0.707	23.640	1.561	1.988	2.793	√
X3	8.170	14.085	0.000	58.693	3.261	11.537	7.098	√
X4	88.463	8.331	73.824	98.844	-0.552	-1.203	72.551	√
X5	2.930	3.637	0.187	11.254	1.622	1.414	11.302	
X6	418.132	458.662	31.988	1929.855	2.401	7.354	249.093	
X7	0.205	0.102	0.054	0.418	0.737	0.237	0.421	
X8	11.458	8.260	1.146	26.005	0.550	-1.200	7.469	
X9	14.357	11.720	1.216	36.290	0.757	-0.812	28.809	√
X10	22.474	31.004	-45.370	95.182	0.399	2.119	20.801	√
X11	14.756	33.773	-68.882	92.201	0.005	2.999	16.522	
X12	2.358	5.498	-13.333	11.403	-1.089	3.877	5.648	
X13	2.470	6.762	-18.504	12.398	-1.707	5.701	8.931	
X14	0.743	0.302	0.360	1.440	1.365	1.578	1.197	
Y1	-0.431	0.377	-0.980	0.317	0.078	-0.291	0.101	



ج- التحليل المالي المتغيرات للشركة الاهلية

يوضح الجدول (1-3) التحليل المالي لشركة الخليج اذ يبين الجدول ان الوسط الحسابي للمتغيرات المستقلة والتي تمثل المجموعة الاولى (نسب السيولة والمتغير التابع (Y1) الذي يمثل القيمة السوقية للشركة وقد حققت الشركة متوسطات اقل من المتوسط العام البالغ 10.676) لكل نسب السيولة (X1) و (X2) و (X3) ما عدى النسبة و (X4) اذ بلغت 0.583, 7.150 , (6.125، 79.524) ، على التوالي وبانحراف معياري (4.115، 0.593، 3.774 ، 15.002) كما يوضح الجدول القيمة الأعلى والقيمة الأدنى فضلا عن الالتواء والتفرطح والذي يدل على التوزيع الطبيعي للقيم وهذا يدل على ان ضعف مستوى السيولة لدى الشركة .

كما يبين الجدول موقف النشاط فقد كانت نسبة دوران الحسابات المدينة (X5) 13.456 اعلى من المتوسط البالغ 11.302 وفترة التحصيل (X6) 89.286 وهي اقل من المتوسط ونسبة دوران اجمالي الموجودات (X7) 0.262 وهذا يدل على ان كفاءة التشغيل اعلى بنسبتين الأولى والثانية مقارنة بمتوسط القطاع العام البالغ (11.302، 11.302، 0.421) على التوالي.

اما بالنسبة الى نسب الرافعة فقد كانت قيمة نسبة الديون/ اجمالي الموجودات (X8) 0.304 اقل من متوسط الصناعة وقدره (7.469)، ونسبة الديون الى حقوق الملكية (X9) 0.399 اقل من متوسط الصناعة البالغ (14.357) وهو يدل على الملاءة المالية كانت افضل مقارنة بمتوسط الصناعة.

وظهر من الجدول مؤشرات الربحية (X10، X11، X12، X13) بلغت على التوالي (14.779، 13.967، 1.682، 1.555) وهي اقل من المتوسط العام وهذا ما يدل على ان الشركة تحقق أرباح اقل مقارنة بمتوسط الصناعة البالغ 0.101، وهذا ما انعكس على نسبة القيمة السوقية للشركة وهي قيمة سالبة بمتوسط -0.105.

وكانت مجموع النسب التي تميزت بها الشركة 5 نسب عن متوسط الصناعة.



الجدول (3-1) التحليل المالي للمتغيرات الشركة الاهلية

الأهلية	Mean	Std. Deviation	Minimum	Maximum	Skewness	Kurtosis	M	5
X1	7.150	4.115	1.775	17.979	0.967	1.422	10.676	
X2	0.583	0.593	0.098	2.404	2.110	4.671	2.793	
X3	6.125	3.774	1.617	16.605	1.285	2.131	7.098	
X4	79.524	15.002	43.653	94.438	-1.526	1.384	72.551	√
X5	13.456	14.764	0.796	55.056	1.671	2.594	11.302	√
X6	89.286	108.501	6.539	452.184	2.418	7.142	249.093	√
X7	0.262	0.166	0.025	0.526	0.009	-1.518	0.421	
X8	0.304	0.391	0.054	1.403	2.095	3.676	7.469	√
X9	0.399	0.570	0.057	2.228	2.443	6.083	28.809	√
X10	-14.779	48.065	-134.171	53.503	-1.396	1.954	20.801	
X11	-13.967	47.132	-127.691	36.676	-1.463	1.599	16.522	
X12	1.682	6.126	-8.624	12.072	0.259	-0.987	5.648	
X13	1.555	7.043	-10.154	12.971	0.208	-1.093	8.931	
X14	0.956	0.696	0.400	2.800	1.908	3.255	1.197	
Y1	-0.105	0.482	-0.857	1.113	1.446	2.805	0.101	

د- التحليل المالي للمتغيرات لشركة الحمراء

يوضح الجدول (4-1) التحليل المالي لشركة الخليج اذ يبين الجدول ان الوسط الحسابي للمتغيرات المستقلة والتي تمثل المجموعة الاولى (نسب السيولة والمتغير التابع (Y1) الذي يمثل القيمة السوقية للشركة وقد حققت الشركة متوسطات اقل من المتوسط العام البالغ 10.676) لكل نسب السيولة (X1) و (X2) و (X3) ما عدى النسبة و (X4) اذ بلغت (1.874, 0.378 , 1.220, 18.028) ، على التوالي وبانحراف معياري (0.993, 0.373, 0.991, 92.614) كما يوضح الجدول القيمة الأعلى والقيمة الأدنى فضلا عن الالتواء والتفرطح والذي يدل على التوزيع الطبيعي للقيم وهذا يدل على ان ضعف مستوى السيولة لدى الشركة .

كما يبين الجدول موقف النشاط فقد كانت نسبة دوران الحسابات المدينة (X5) 8.131 اقل من المتوسط البالغ 11.302 وفترة التحصيل (X6) 140.311 وهي اقل من المتوسط ونسبة دوران اجمالي الموجودات (X7) 0.986 وهذا يدل على ان كفاءة التشغيل اعلى بنسبتين والثانية والثالثة مقارنة بمتوسط القطاع العام البالغ (11.302, 11.302, 0.421) على التوالي.

اما بالنسبة الى نسب الرافعة فقد كانت قيمة نسبة الديون/ اجمالي الموجودات (X8) 0.748 اقل من متوسط الصناعة وقدره (7.469)، ونسبة الديون الى حقوق الملكية (X9) 0.571 اقل من متوسط الصناعة البالغ (14.357) وهو يدل على الملاءة المالية كانت افضل مقارنة بمتوسط الصناعة.



وظهر من الجدول مؤشرات الربحية (X10, X11, X12, X13) بلغت على التوالي (9.905, 9.163, 7.972, 19.947) وهي اقل من المتوسط العام بالنسبتين الأولى والرابعة أما النسبتين الثانية والثالثة فكانت اعلى من متوسط الصناعة وهذا ما يدل على ان الشركة تحقق أرباح متوسطة مقارنة بمتوسط الصناعة البالغ، وهذا ما انعكس على نسبة القيمة السوقية للشركة وهي قيمة متوسطة.

وكانت مجموع النسب التي تميزت بها الشركة 7 نسب عن متوسط الصناعة.

الجدول (4-1) التحليل المالي للمتغيرات الشركة الحمراء

الحمراء	Mean	Std. Deviation	Minimum	Maximum	Skewness	Kurtosis	M	7
X1	1.874	0.993	0.233	4.151	0.935	1.073	10.676	
X2	0.378	0.373	0.007	1.321	1.584	2.186	2.793	
X3	1.220	0.991	0.000	3.760	0.917	1.339	7.098	
X4	18.028	92.614	-329.092	75.909	-3.672	14.356	72.551	
X5	8.131	15.923	0.769	68.259	3.768	14.887	11.302	
X6	140.311	140.616	0.000	468.036	0.947	-0.001	249.093	✓
X7	0.986	0.706	0.056	2.729	0.987	0.952	0.421	✓
X8	0.748	0.308	0.239	1.001	-0.775	-1.144	7.469	✓
X9	0.571	0.807	0.125	3.603	3.704	14.568	28.809	✓
X10	9.905	9.311	-9.734	26.641	0.203	0.461	20.801	
X11	9.163	9.236	-12.190	25.336	-0.060	1.010	16.522	
X12	7.972	7.533	-0.688	31.975	2.128	6.122	5.648	✓
X13	19.947	16.208	-5.504	50.531	0.415	-0.733	8.931	✓
X14	0.879	0.389	0.420	1.710	0.387	-0.316	1.197	
Y1	0.245	0.533	-0.427	1.239	0.382	-1.167	0.101	✓

هـ- التحليل المالي للمتغيرات لشركة دار السلام

يوضح الجدول (5-1) التحليل المالي لشركة الخليج اذ يبين الجدول ان الوسط الحسابي للمتغيرات المستقلة والتي تمثل المجموعة الاولى (نسب السيولة والمتغير التابع (Y1) الذي يمثل القيمة السوقية للشركة وقد حققت الشركة متوسطات اعلى من المتوسط العام البالغ (لكل نسب السيولة (X1) و(X2) و(X3) و(X4) اذ بلغت (18.383, 0.993, 0.373) ، على التوالي وبانحراف معياري (15.785, 94.656) ، كما يوضح الجدول القيمة الأعلى والقيمة الأدنى فضلا عن الالتواء والتفرطح والذي يدل على التوزيع الطبيعي للقيم وهذا يدل على ان ضعف مستوى السيولة لدى الشركة .

كما يبين الجدول موقف النشاط فقد كانت نسبة دوران الحسابات المدينة (X5) 17.477 اعلى من المتوسط البالغ 11.302 وفترة التحصيل (X6) 55.407 وهي اقل من المتوسط ونسبة دوران اجمالي الموجودات (X7) 0.376 اقل من متوسط الصناعة وهذا يدل على ان كفاءة التشغيل اعلى



بنسبتين الأولى والثانية مقارنة بمتوسط القطاع العام البالغ (11.302، 11.302، 0.421) على التوالي.

أما بالنسبة إلى نسب الرافعة فقد كانت قيمة نسبة الديون/ إجمالي الموجودات (X8) 4.810 أعلى من متوسط الصناعة وقدره (7.469)، ونسبة الديون إلى حقوق الملكية (X9) 6.734 أقل من متوسط الصناعة البالغ (14.357) وهو يدل على الملاءة المالية كانت أفضل مقارنة بمتوسط الصناعة.

وظهر من الجدول مؤشرات الربحية (X10، X11، X12، X13) بلغت على التوالي (23.568، 20.226، 4.860، 7.497) وهي أقل أعلى من المتوسط العام ما عدى الثانية كانت أقل من متوسط الصناعة وهذا ما يدل على أن الشركة تحقق أرباحاً مقارنة بمتوسط الصناعة، وهذا ما انعكس على نسبة القيمة السوقية للشركة وهي أعلى من المتوسط.

وكانت مجموع النسب التي تميزت بها الشركة 13 نسبة عن متوسط الصناعة. أما ترتيب الشركات على المستوى الإجمالي فكانت فجاءت بالمرتبة الأولى إذ حققت 13 نسبة أعلى من المتوسط ومثلت ما نسبته 25% من القطاع من الشركات الناجحة، وجاءت بالمرتبة الثانية شركة الأمين وحازت على 8 نسب أعلى ومن ثم شركة الحمراء ب 7 نسب ثم شركة الخليج ب 6 نسب وأخيراً الشركة الأهلية ب 5 نسب فقط والتي مثلت ما نسبته 25% من الشركات الفاشلة في قطاع التأمين.

الجدول (5-1) التحليل المالي للمتغيرات الشركة دار السلام

13	M	Kurtosis	Skewness	Maximum	Minimum	Std. Deviation	Mean	دار السلام
✓	10.676	8.703	-1.721	142.481	-171.177	56.843	18.383	X1
✓	2.793	5.506	2.568	31.148	-2.854	9.621	3.792	X2
✓	7.098	8.962	-1.877	128.830	-165.861	53.810	15.785	X3
✓	72.551	1.726	-0.775	100.584	85.149	3.582	94.656	X4
✓	11.302	6.428	2.569	99.987	2.026	25.731	17.477	X5
✓	249.093	3.067	1.362	177.733	3.600	42.167	55.407	X6
	0.421	5.164	2.275	1.393	0.047	0.337	0.376	X7
✓	7.469	2.111	1.005	14.781	-0.581	3.631	4.810	X8
✓	28.809	0.921	0.796	19.216	-0.612	4.927	6.734	X9
✓	20.801	3.691	1.144	63.020	0.984	13.430	23.568	X10
✓	16.522	2.498	0.926	61.168	0.519	14.641	20.226	X11
	5.648	-1.865	-0.177	8.669	0.459	3.190	4.860	X12
✓	8.931	0.443	0.791	22.253	0.502	5.940	7.497	X13
✓	1.197	-1.402	0.180	4.250	0.650	1.189	2.131	X14
✓	0.101	-0.942	0.390	1.947	-0.921	0.859	0.469	Y1



2- اختبار فرضيات التأثير

يتم في هذه الفقرة اختبار فرضية تأثير المؤشرات المتغيرات المستقلة المعبرة عن الصحة المالية بالمتغير المعتمد القيمة السوقية (Y_1) المعبرة عن نجاح الشركة لشركات قطاع التأمين من خلال معامل الارتباط بيرسون R ومعامل التأثير R^2 الذي يوضح نسبة ما يفسره المتغير المستقل في المتغير التابع فضلاً عن اختبار F الي يختبر معنوية النموذج واختبار T الذي يعبر عن اختبار معنوية المتغيرات الداخلة في النموذج وحسب كل شركة وكالاتي:

أ- اختبار فرضية تأثير مؤشرات المتغيرات المستقلة بالمتغير المعتمد القيمة السوقية (Y_1) لشركة الامين

يوضح الجدول (1-6) اختبار فرضية تأثير مؤشرات المتغيرات المستقلة بالمتغير المعتمد القيمة السوقية (Y_1) لشركة الأمين من خلال معامل الارتباط R لنسب السيولة (X_1, X_2, X_3) ، (X_4) الذي بلغ 0.32 وهو ارتباط ضعيف موجب لنسب السيولة مع المتغير المعتمد القيمة السوقية Y_1 ، اما المتغير R^2 فقد بلغ 10% وهذا يدل على مقدار ما تفسره متغيرات السيولة المستقلة من المتغير المعتمد Y_1 اما النسبة المتبقية من التغير فيعود لمتغيرات أخرى، وقد بلغت قيمة F 0.344 وهي اقل من الجدولية مما يدل على عدم معنوية النموذج، اما قيمة T للمتغيرات السيولة فكانت غير ذات دلالة معنوية.

اما بالنسبة لنسب النشاط فقد معامل الارتباط R للنسب ($5X, 6X, 7X$) الذي بلغ 0.42 وهو ارتباط ضعيف موجب لنسب النشاط مع المتغير المعتمد القيمة السوقية Y_1 ، اما المتغير R^2 فقد بلغ 18% وهذا يدل على مقدار ما تفسره متغيرات السيولة المستقلة من المتغير المعتمد Y_1 اما النسبة المتبقية من التغير فيعود لمتغيرات أخرى، وقد بلغت قيمة F 1.003 وهي اقل من الجدولية مما يدل على عدم معنوية النموذج، اما قيمة T للمتغيرات النشاط فكانت غير ذات دلالة معنوية.

وقد تبين من الجدول ان نسب الرافعة ($8X, 9X$) فقد كان معامل الارتباط R قد بلغ 0.82 وهو ارتباط قوي موجب لنسب الرافعة مع المتغير المعتمد القيمة السوقية Y_1 ، اما المتغير R^2 فقد بلغ 67% وهذا يدل على مقدار ما تفسره متغيرات السيولة المستقلة من المتغير المعتمد Y_1 اما النسبة المتبقية من التغير فيعود لمتغيرات أخرى، وقد بلغت قيمة F 15.438 وهي اعلى من الجدولية مما يدل على معنوية النموذج، اما قيمة T للمتغيرات الرافعة فكانت 3.341 للمتغير X_9 ذات دلالة معنوية.



كما تبين من الجدول ان نسب الربحية (X_{13} , X_{12} , $11X$, $10X$) فقد كان معامل الارتباط R قد بلغ 0.85 وهو ارتباط قوي موجب لنسب الربحية مع المتغير المعتمد القيمة السوقية Y_1 ، اما المتغير R^2 فقد بلغ 72% وهذا يدل على مقدار ما تفسره متغيرات السيولة المستقلة من المتغير المعتمد Y_1 اما النسبة المتبقية من التغيير فيعود لمتغيرات أخرى، وقد بلغت قيمة F 7.748 وهي اعلى من الجدولية وذات دلالة معنوية اقل من 5% مما يدل على معنوية النموذج، اما قيمة T للمتغيرات الرافعة فكانت غير معنوية.

وعلى أساس ذلك تم رفض فرضية العدم التي تنص؛ لا يوجد أثر ذو دلالة معنوية عند مستوى دلالة $(0.05 \leq \alpha)$ لمؤشرات الصحة المالية على نجاح الشركات من خلال القيمة السوقية. وقبول الفرضية البديلة التي تثبت فرضية وجود التأثير ولمتغيرات الرافعة والربحية.

الجدول (1-6) اختبار فرضية تأثير مؤشرات المتغيرات المستقلة بالمتغير المعتمد القيمة السوقية (Y_1) لشركة الامين

المؤشرات	تأثير المتغيرات المستقلة على المتغير التابع Y_1								
	الأمين	R	R Sq	F	SIG	A	B	T	SIG
السيولة	X1	.321a	0.103	0.344	.843b	-3.941	-0.095	-0.371	0.717
	X2						-0.083	-0.268	0.793
	X3						0.02	0.098	0.924
	X4						0.064	0.886	0.393
النشاط	X5	.421a	0.177	1.003	.420b	0.434	-0.01	-0.781	0.448
	X6						0	0.922	0.372
	X7						-0.51	-0.335	0.743
المديونية	X8	.820a	0.673	15.438	.000b	-0.316	0.004	0.272	0.789
	X9						0.005	3.341	0.004
الربحية	X10	.849a	0.721	7.748	.003b	-0.388	0.006	1.517	0.155
	X11						-0.002	-0.422	0.681
	X12						0.028	1.788	0.099
	X13						0.005	0.448	0.662

ب- اختبار فرضية تأثير مؤشرات المتغيرات المستقلة بالمتغير المعتمد القيمة السوقية (Y_1) لشركة الخليج

يوضح الجدول (1-7) اختبار فرضية تأثير مؤشرات المتغيرات المستقلة بالمتغير المعتمد القيمة السوقية (Y_1) لشركة الخليج من خلال معامل الارتباط R لنسب السيولة (X_1 , X_2 , X_3 ، X_4) الذي بلغ 0.75 وهو ارتباط ضعيف موجب لنسب السيولة مع المتغير المعتمد القيمة السوقية Y_1 ، اما المتغير R^2 فقد بلغ 56% وهذا يدل على مقدار ما تفسره متغيرات السيولة



المستقلة من المتغير المعتمد Y_1 اما النسبة المتبقية من التغير فيعود لمتغيرات أخرى، وقد بلغت قيمة F 3.769 وهي اعلى من الجدولية مما يدل على معنوية النموذج بنسبة اقل من 5% ، اما قيمة T للمتغيرات السيولة فكانت معنوية لبعض المتغيرات.

اما بالنسبة لنسب النشاط فقد معامل الارتباط R للنسب ($5X$ ، $6X$ ، $7X$) الذي بلغ 0.54 وهو ارتباط قوي موجب لنسب السيولة مع المتغير المعتمد القيمة السوقية Y_1 ، اما المتغير R^2 فقد بلغ 29% وهذا يدل على مقدار ما تفسره متغيرات النشاط المستقلة من المتغير المعتمد Y_1 اما النسبة المتبقية من التغير فيعود لمتغيرات أخرى، وقد بلغت قيمة F 1.807 وهي اقل من الجدولية مما يدل على عدم معنوية النموذج، اما قيمة T للمتغيرات النشاط فكانت غير ذات دلالة معنوية.

وقد تبين من الجدول ان نسب الرافعة ($8X$ ، $9X$) فقد كان معامل الارتباط R قد بلغ 0.64 وهو ارتباط قوي موجب لنسب الرافعة مع المتغير المعتمد القيمة السوقية Y_1 ، اما المتغير R^2 فقد بلغ 64% وهذا يدل على مقدار ما تفسره متغيرات السيولة المستقلة من المتغير المعتمد Y_1 اما النسبة المتبقية من التغير فيعود لمتغيرات أخرى، وقد بلغت قيمة F 4.928 وهي اعلى من الجدولية مما يدل على معنوية النموذج، اما قيمة T للمتغيرات الرافعة فكانت ليست ذات دلالة معنوية.

كما تبين من الجدول ان نسب الربحية ($10X$ ، $11X$ ، $12X$ ، $13X$) فقد كان معامل الارتباط R قد بلغ 0.32 وهو ارتباط ضعيف موجب لنسب الربحية مع المتغير المعتمد القيمة السوقية Y_1 ، اما المتغير R^2 فقد بلغ 10% وهذا يدل على مقدار ما تفسره متغيرات الربحية المستقلة من المتغير المعتمد Y_1 اما النسبة المتبقية من التغير فيعود لمتغيرات أخرى، وقد بلغت قيمة F 3.769 وهي اعلى من الجدولية وذات دلالة معنوية اقل من 5% مما يدل على معنوية النموذج، اما قيمة T للمتغيرات الرافعة فكانت غير معنوية لبعض المتغيرات.

وعلى أساس ذلك تم رفض فرضية العدم التي تنص؛ لا يوجد أثر ذو دلالة معنوية عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0.05$) لمؤشرات الصحة المالية على نجاح الشركات من خلال القيمة السوقية. وقبول الفرضية البديلة التي تثبت فرضية وجود التأثير ولمتغيرات والسيولة الرافعة والربحية.



الجدول (7-1) اختبار فرضية تأثير مؤشرات المتغيرات المستقلة بالمتغير المعتمد القيمة السوقية (Y1)
لشركة الخليج

المؤشرات	تأثير المتغيرات المستقلة على المتغير التابع Y								
	الخليج	R	R Sq	F	SIG	A	B	T	SIG
السيولة	X1	.746a	0.557	3.769	.033b	-0.192	-0.008	-0.24	0.814
	X2						-0.029	-0.664	0.519
	X3						0.006	0.167	0.87
	X4						0.001	0.044	0.965
النشاط	X5	.542a	0.294	1.807	.196b	-1.067	0.021	0.74	0.473
	X6						0	1.584	0.137
	X7						2.002	2.078	0.058
المديونية	X8	.643a	.643a	4.928	.024b	-0.904	0.167	1.84	0.087
	X9						-0.1	-1.568	0.139
الربحية	X10	.322a	0.104	3.769	.033b	-0.192	0.014	0.881	0.395
	X11						-0.012	-0.802	0.438
	X12						-0.14	-0.824	0.426
	X13						0.104	0.751	0.467

ج- اختبار فرضية تأثير مؤشرات المتغيرات المستقلة بالمتغير المعتمد القيمة السوقية (Y1)
للشركة الاهلية

يوضح الجدول (8-1) اختبار فرضية تأثير مؤشرات المتغيرات المستقلة بالمتغير المعتمد القيمة السوقية (Y1) للشركة الاهلية من خلال معامل الارتباط R لنسب السيولة (X1, X2, X3, X4) الذي بلغ 0.60 وهو ارتباط ضعيف موجب لنسب السيولة مع المتغير المعتمد القيمة السوقية Y1، اما المتغير R^2 فقد بلغ 36% وهذا يدل على مقدار ما تفسره متغيرات السيولة المستقلة من المتغير المعتمد Y1 اما النسبة المتبقية من التغير فيعود لمتغيرات أخرى، وقد بلغت قيمة F 1.834 وهي اقل من الجدولية مما يدل على عدم معنوية النموذج بنسبة اقل من 5% ، اما قيمة T للمتغيرات السيولة فكانت غير معنوية.

اما بالنسبة لنسب النشاط فقد معامل الارتباط R للنسب (5X, 6X, 7X) الذي بلغ 47% وهو ارتباط ضعيف موجب لنسب السيولة مع المتغير المعتمد القيمة السوقية Y1، اما المتغير R^2 فقد بلغ 22% وهذا يدل على مقدار ما تفسره متغيرات النشاط المستقلة من المتغير المعتمد Y1 اما النسبة المتبقية من التغير فيعود لمتغيرات أخرى، وقد بلغت قيمة F 1.355 وهي اقل من الجدولية مما يدل على عدم معنوية النموذج، اما قيمة T للمتغيرات النشاط فكانت غير ذات دلالة معنوية.



وقد تبين من الجدول ان نسب الرافعة ($8X$, $9X$) فقد كان معامل الارتباط R قد بلغ 0.20 وهو ارتباط ضعيف موجب لنسب الرافعة مع المتغير المعتمد القيمة السوقية $Y1$ ، اما المتغير R^2 فقد بلغ 4% وهذا يدل على مقدار ما تفسره متغيرات السيولة المستقلة من المتغير المعتمد $Y1$ اما النسبة المتبقية من التغير فيعود لمتغيرات أخرى، وقد بلغت قيمة F 0.301 وهي اقل من الجدولية مما يدل على معنوية النموذج، اما قيمة T للمتغيرات الرافعة فكانت ليست ذات دلالة معنوية.

كما تبين من الجدول ان نسب الربحية ($10X$, $11X$, $12X$, $13X$) فقد كان معامل الارتباط R قد بلغ 13% وهو ارتباط ضعيف موجب لنسب الربحية مع المتغير المعتمد القيمة السوقية $Y1$ ، اما المتغير R^2 فقد بلغ 2% وهذا يدل على مقدار ما تفسره متغيرات الربحية المستقلة من المتغير المعتمد $Y1$ اما النسبة المتبقية من التغير فيعود لمتغيرات أخرى، وقد بلغت قيمة F 0.055 وهي اقل من الجدولية وذات دلالة معنوية اقل من 5% مما يدل على معنوية النموذج، اما قيمة T للمتغيرات الرافعة فكانت غير معنوية لبعض المتغيرات.

وعلى أساس ذلك تم قبول فرضية العدم التي تنص؛ لا يوجد أثر ذو دلالة معنوية عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0.05$ لمؤشرات الصحة المالية على نجاح الشركات من خلال القيمة السوقية. ورفض الفرضية البديلة التي تثبت فرضية وجود التأثير لكل المتغيرات.

الجدول (1-8) اختبار فرضية تأثير مؤشرات المتغيرات المستقلة بالمتغير المعتمد القيمة السوقية ($Y1$) للشركة الاهلية

المؤشرات	تأثير المتغيرات المستقلة على المتغير التابع $Y1$								
	الاهلية	R	R Sq	F	SIG	A	B	T	SIG
السيولة	X1	.601a	0.361	1.834	.183b	-0.065	0.013	-0.2	0.845
	X2						0.063	0.357	0.726
	X3						0.1	0.112	0.913
	X4						-0.016	-0.136	0.894
النشاط	X5	.474a	0.225	1.355	.297b	.297b	-0.016	-0.14	0.891
	X6						-0.001	-0.373	0.714
	X7						0.901	0.259	0.799
المديونية	X8	.196a	0.039	0.301	.744b	-0.022	-0.722	-0.373	0.714
	X9						0.343	0.259	0.799
الربحية	X10	.129a	0.017	0.055	.994b	-0.065	-0.002	-0.2	0.845
	X11						0.004	0.357	0.726
	X12						0.054	0.112	0.913
	X13						-0.061	-0.136	0.894



د- اختبار فرضية تأثير مؤشرات المتغيرات المستقلة بالمتغير المعتمد القيمة السوقية (Y1) للشركة الحمراء

يوضح الجدول (9-1) اختبار فرضية تأثير مؤشرات المتغيرات المستقلة بالمتغير المعتمد القيمة السوقية (Y1) لشركة الحمراء من خلال معامل الارتباط R لنسب السيولة (X_1, X_2, X_3) ، X_4 الذي بلغ 90% وهو ارتباط قوي موجب لنسب السيولة مع المتغير المعتمد القيمة السوقية Y1، اما المتغير R^2 فقد بلغ 82% وهذا يدل على مقدار ما تفسره متغيرات السيولة المستقلة من المتغير المعتمد Y1 اما النسبة المتبقية من التغير فيعود لمتغيرات أخرى، وقد بلغت قيمة F 13.179 وهي اعلى من الجدولية مما يدل على معنوية النموذج بنسبة اقل من 5% ، اما قيمة T للمتغيرات السيولة فكانت معنوية لبعض المتغيرات.

اما بالنسبة لنسب النشاط فقد معامل الارتباط R للنسب ($5X, 6X, 7X$) الذي بلغ 61,0 وهو ارتباط قوي موجب لنسب السيولة مع المتغير المعتمد القيمة السوقية Y1، اما المتغير R^2 فقد بلغ 34% وهذا يدل على مقدار ما تفسره متغيرات النشاط المستقلة من المتغير المعتمد Y1 اما النسبة المتبقية من التغير فيعود لمتغيرات أخرى، وقد بلغت قيمة F 11.877 وهي اعلى من الجدولية مما يدل على عدم معنوية النموذج، اما قيمة T للمتغيرات النشاط فكانت غير ذات دلالة معنوية.

وقد تبين من الجدول ان نسب الرافعة ($8X, 9X$) فقد كان معامل الارتباط R قد بلغ 79,0 وهو ارتباط قوي موجب لنسب الرافعة مع المتغير المعتمد القيمة السوقية Y1، اما المتغير R^2 فقد بلغ 63% وهذا يدل على مقدار ما تفسره متغيرات السيولة المستقلة من المتغير المعتمد Y1 اما النسبة المتبقية من التغير فيعود لمتغيرات أخرى، وقد بلغت قيمة F 11.877 وهي اعلى من الجدولية مما يدل على معنوية النموذج، اما قيمة T للمتغيرات الرافعة فكانت ليست ذات دلالة معنوية.

كما تبين من الجدول ان نسب الربحية ($10X, 11X, 12X, 13X$) فقد كان معامل الارتباط R قد بلغ 32,0 وهو ارتباط ضعيف موجب لنسب الربحية مع المتغير المعتمد القيمة السوقية Y1، اما المتغير R^2 فقد بلغ 10% وهذا يدل على مقدار ما تفسره متغيرات الربحية المستقلة من المتغير المعتمد Y1 اما النسبة المتبقية من التغير فيعود لمتغيرات أخرى، وقد بلغت قيمة F 0.338 وهي اقل من الجدولية وليست ذات دلالة معنوية اقل من 5% اما قيمة T للمتغيرات الرافعة فكانت غير معنوية.

وعلى أساس ذلك تم رفض فرضية العدم التي تنص؛ لا يوجد أثر ذو دلالة معنوية عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0.05$) لمؤشرات الصحة المالية على نجاح الشركات من خلال القيمة السوقية. وقبول الفرضية البديلة التي تثبت فرضية وجود التأثير ولمتغيرات السيولة والنشاط الرافعة.

الجدول (9-1) اختبار فرضية تأثير مؤشرات المتغيرات المستقلة بالمتغير المعتمد القيمة السوقية (Y1) لشركة الحمراء



المؤشرات	تأثير المتغيرات المستقلة على المتغير التابع Y								
	الحمراء	R	R Sq	F	SIG	A	B	T	SIG
السيولة	X1	.903a	0.815	13.179	.000b	1.03	-0.91	-5.075	0
	X2						0.264	1.08	0.301
	X3						0.657	5.053	0
	X4						0.001	0.755	0.465
النشاط	X5	.607a	0.368	11.877	.001b	0.808	-0.009	-0.859	0.406
	X6						-0.003	-2.643	0.02
	X7						-0.125	-0.508	0.62
المديونية	X8	.793a	0.629	11.877	.001b	-0.76	1.375	4.874	0
	X9						-0.04	-0.375	0.713
الربحية	X10	.318a	0.101	0.338	.847b	0.166	-0.138	-0.633	0.539
	X11						0.144	0.652	0.527
	X12						0.005	0.226	0.825
	X13						0.004	0.36	0.725

1- اختبار فرضية تأثير مؤشرات المتغيرات المستقلة بالمتغير المعتمد القيمة السوقية (Y1) لشركة دار السلام

يوضح الجدول (1-10) اختبار فرضية تأثير مؤشرات المتغيرات المستقلة بالمتغير المعتمد القيمة السوقية (Y1) لشركة دار السلام من خلال معامل الارتباط R لنسب السيولة (X1، X2، X3، X4) الذي بلغ 49% وهو ارتباط ضعيف موجب لنسب السيولة مع المتغير المعتمد القيمة السوقية Y1، أما المتغير R^2 فقد بلغ 24% وهذا يدل على مقدار ما تفسره متغيرات السيولة المستقلة من المتغير المعتمد Y1 أما النسبة المتبقية من التغيير فيعود لمتغيرات أخرى، وقد بلغت قيمة F 1.051 وهي اقل من الجدولية مما يدل على عدم معنوية النموذج بنسبة اقل من 5% ، أما قيمة T للمتغيرات السيولة فكانت غير معنوية.

أما بالنسبة لنسب النشاط فقد معامل الارتباط R للنسب (X5، X6، X7) الذي بلغ 62% وهو ارتباط قوي موجب لنسب النشاط مع المتغير المعتمد القيمة السوقية Y1، أما المتغير R^2 فقد بلغ 39% وهذا يدل على مقدار ما تفسره متغيرات النشاط المستقلة من المتغير المعتمد Y1 أما النسبة المتبقية من التغيير فيعود لمتغيرات أخرى، وقد بلغت قيمة F 2.984 وهي اقل من الجدولية مما يدل على عدم معنوية النموذج، أما قيمة T للمتغيرات النشاط فكانت غير ذات دلالة معنوية.

وقد تبين من الجدول ان نسب الرافعة (X8، X9) فقد كان معامل الارتباط R قد بلغ 51% وهو ارتباط قوي موجب لنسب الرافعة مع المتغير المعتمد القيمة السوقية Y1، أما المتغير R^2



فقد بلغ 63% وهذا يدل على مقدار ما تفسره متغيرات السيولة المستقلة من المتغير المعتمد Y1 اما النسبة المتبقية من التغير فيعود لمتغيرات أخرى، وقد بلغت قيمة $F = 2.686$ وهي اقل من الجدولية مما يدل على عدم معنوية النموذج، اما قيمة T للمتغيرات الرافعة فكانت ليست ذات دلالة معنوية.

كما تبين من الجدول ان نسب الربحية ($X10, X11, X12, X13$) فقد كان معامل الارتباط R قد بلغ 0.71 وهو ارتباط قوي موجب لنسب الربحية مع المتغير المعتمد القيمة السوقية Y1، اما المتغير R^2 فقد بلغ 51% وهذا يدل على مقدار ما تفسره متغيرات الربحية المستقلة من المتغير المعتمد Y1 اما النسبة المتبقية من التغير فيعود لمتغيرات أخرى، وقد بلغت قيمة $F = 3.37$ وهي اعلى من الجدولية و ذات دلالة معنوية اقل من 5% اما قيمة T للمتغيرات الرافعة فكانت غير معنوية.

وعلى أساس ذلك تم رفض فرضية العدم التي تنص؛ لا يوجد أثر ذو دلالة معنوية عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0.05$ لمؤشرات الصحة المالية على نجاح الشركات من خلال القيمة السوقية. وقبول الفرضية البديلة التي تثبت فرضية وجود التأثير ولتغيرات الربحية.

الجدول (1-10) اختبار فرضية تأثير مؤشرات المتغيرات المستقلة بالمتغير المعتمد القيمة السوقية (Y1) لشركة دار السلام

المؤشرات	تأثير المتغيرات المستقلة على المتغير التابع Y1								
		R	R Sq	F	SIG	A	B	T	SIG
السيولة	X1	.494a	0.244	1.051	.419b	7.164	-0.027	-0.471	0.646
	X2						-0.018	-0.649	0.528
	X3						0.027	0.454	0.658
	X4						-0.069	-1.13	0.279
النشاط	X5	.625a	0.39	2.984	.067b	0.1	-0.004	-0.355	0.728
	X6						0.01	1.854	0.085
	X7						-0.311	-0.457	0.655
المديونية	X8	.514a	0.264	2.686	.101b	0.132	0.179	2.251	0.04
	X9						-0.078	-1.331	0.203
الربحية	X10	.714a	0.509	3.37	.042b	0.043	-0.056	-1.379	0.191
	X11						0.046	1.186	0.257
	X12						0.168	2.051	0.061
	X13						0.001	0.014	0.989



خامساً: الاستنتاجات والتوصيات

1- الاستنتاجات

- 1- تبين من النتائج أن معدلات السيولة المرضية ضرورية إذا كانت الشركة ستواصل العمل. وتعد نسب الكفاءة أو النشاط عن إدارة الأصول الجيدة ضرورية للشركة للحفاظ على انخفاض تكاليفها وبالتالي ارتفاع صافي دخلها.
- 2- تعطينا نسب إدارة الديون فكرة عن مدى خطورة الشركة ومقدار دخلها التشغيلي الذي يجب دفعه لحملة السندات بدلاً من المساهمين.
- 3- تظهر النتائج ان نسب الربحية بين نسب إدارة الأصول والديون وتظهر آثارها على العائد على حقوق الملكية. أخيراً، تخبرنا نسب القيمة السوقية بما يفكر فيه المستثمرون حول الشركة وآفاقها. جميع النسب مهمة ، لكن النسب المختلفة لها أهمية أكبر لبعض الشركات عن غيرها.
- 4- بناءً على التحليل، فإن الأداء العام للشركات غير مرضٍ. لان الأرباح والعوائد الناتجة عن أنشطة بعض الشركات ليست كافية. ولم يكن مرضياً مقارنة بمتوسط الصناعة.
- 5- أظهرت النتائج أن المجموعات الأربع للنسب المالية؛ ترتبط السيولة والربحية والرافعة المالية والكفاءة ارتباطاً وثيقاً بتحديد نجاح أو فشل الشركات.
- 6- كانت نسب الربحية لمعظم الشركات أقل من متوسط الصناعة، مما يدل على تمتعها بهوامش ربح منخفضة. مما انعكس سلباً على انخفاض القيمة السوقية وبالتالي نجاح الشركة واستمرارها في النشاط.
- 7- أظهرت النتائج بأنه يوجد أثر ذو دلالة معنوية عند مستوى دلالة $(\alpha \leq 0.05)$ لبعض النسب المالية (على القيمة السوقية لشركات قطاع التأمين وفقاً لنموذج (Q s'Tobin) المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية

2. التوصيات

- 1- يعد الأداء المالي أحد المؤشرات الرئيسية لنجاح الشركة ويساعد على ربط الأهداف الاستراتيجية بالأداء وتوفير معلومات مفيدة في الوقت المناسب لتسهيل قرارات الرقابة الاستراتيجية والتشغيلية.
- 2- ليس من الضروري استخدام كل هذه النسب في إجراء التحليل. اذ يعتمد اختيار النسب على الاحتياجات الحالية أو أهداف الفرد. وحسب اهتمامهم بجانب معين من هذه النسب كالسيولة والربحية وغير ذلك.
- 3- ضرورة العمل على إجراء تقييم مستمر لمستوى الصحة المالية لتشجيع الشركات على الالتزام بجميع البنود الخاصة بها، ونشر نتائج التقييم، لما لذلك من أثر لزيادة الاهتمام بمؤشرات الصحة المالية، وبالتالي يعود بالنفع على سمعتها وقيمتها في السوق.



4- ضرورة اهتمام بشكل خاص بمؤشر نسبة التوظيف كونها تعطي صورة متكاملة عن السيولة والمخاطرة والربحية وترسم صورة عن توجهات التوظيف في الشركة ووضعها تحت رؤية أصحاب المصالح

5- ضرورة زيادة التركيز من قبل الإدارة العليا للشركة على المقاييس الكمية في تحقيق القيمة السوقية أكثر من المقاييس النوعية، لأنها تعبر بصورة أدق عن نجاح الشركة.

المراجع

Reference

1. Amanda, 2018, Measurement of Business Success, Journal of Pension Benefits, Volume 26 • Number 1, pp1
2. Awan, 2011, Determinants of Business Success (An Exploratory Study), International Journal of Human Resource Studie, Vol 1, No. 1, pp100
3. Barros, 2013, Integration Strategies For The Success Of Mergers And Acquisitions In Financial Services Companies, Journal Of Business Economics And Management, Volume 14(5): 979–992
4. Batchimeg, 2017, Financial Performance Determinants of Organizations: The Case of Mongolian Companies, Journal of Competitiveness, Vol. 9, Issue 3, pp. 22 - 33
5. Binu Varghese^{1,a} and Karim (2012) "The Financial Health of Construction Companies in Qatar: A Case Study" Menacere^{2,b} International Journal of Engineering Research in Africa Vol 8 pp 55-72 Online: 2012-12-13 © (2012) Trans Tech Publications, Switzerland doi:10.4028/www.scientific.net/JERA.8.5
6. Capon, 2018, Determinants Of Financial Performance, Journal of Milulc Of Manage Scenes, Vol. 3., No. 10.
7. D. Langford, R. Iyagba and D.M. Komba, Prediction of Solvency in Construction Companies, Construction Management and Economics 11 (5) (1993) 317-325.
8. D. Singh and R.L.K. Tiong, Evaluating the Financial Health of Construction Contractors, Conference of the Institution of Civil Engineers, Institution of Civil Engineers: London, (2005) 161-166.
9. D. Strischek and M. McIntyre, Red Flags and Warning Signs of Contractors Failure, The RMA Journal 90 (1) (2008) 72-79. 70 International Journal of Engineering Research in Africa Vol. 8
10. Dahmen, 2014, Financial Literacy and the Success of Small Businesses: An Observation from a Small Business Development Center, Journal of Advancing Education in Quantitative Literacy, Vol. 7 : Iss. 1
11. Delkhosh, 2016, Strategic Financial Management Review on the Financial Success of an Organization, Mediterranean Journal of Social Sciences, Vol 7 No 2 S2, pp31
12. E. Broomhall, Gulf Contractors Nay Face Pay Delays in Qatar, Arabian Business Publishing 1 (2010) 1-2
13. E.I. Altman, R.G. Haldeman and P. Narayanan, Zetatm Analysis a New Model to Identify Bankruptcy Risk of Corporations Journal of Banking and Finance 1 (1) (1977) 29-54.
14. Enshassi, K. Hallaq and S. Mohamed, Causes of Contractors' Business Failure in Developing Countries: The Case of Palestine, Journal of Construction in Developing Countries 11 (2) (2006) 1-14.
15. F. Edum-Fotwe, A. Price and A. Thorpe, A Review of Financial Ratio Tools for Predicting Contractor Insolvency Construction Management and Economics 14 (3) (1996) 189-198.
16. Gupta, R., Mejia, C., Gianchandani, Y., & Kajikawa, Y. (2020). Analysis on formation of emerging business ecosystems from deals activities of global electric vehicles hub firms. Energy Policy, 145.
17. J.S. Russell, Contractor Failure: Analysis, Journal of Performance of Constructed Facilities 5 (3) (1991) 163-180.



وقائع المؤتمر العلمي الدولي لكلية الإدارة والاقتصاد
(الثورة الرقمية كأداة للتنمية المستدامة وأداة للتخطيط الاقتصادي والإداري في العراق)
المحور الإداري 17 تشرين الثاني (نوفمبر) 2022



17. Kenny, G. (2012). From the stakeholder viewpoint: Designing measurable objectives. *Journal of Business Strategy*, 33(6), 40-46.
18. Le, T. M., Wang, C. N., & Nguyen, H. K. (2020). Using the optimization algorithm to evaluate and predict the business performance of logistics companies – A case study in Vietnam. *Applied Economics*, 52(38), 4196- 4212.
19. M.E. Öcal, Industry Financial Ratios - Application of Factor Analysis in Turkish Construction Industry, *Building and Environment* 42 (1) (2005) 385-392.
20. M.S. Ab Halim, The Contracting Firms Failure and Financial Related Factors: A Case Study of Malaysian Contracting Firms, *International Research Journal of Finance and Economics*, 52 (1) (2010) 28-39.
21. Nenadál, J., Vykydal, J., & Halfarová, P. (2011). Benchmarking: Mýty a skutečnost: model efektivního učení se a zlepšování [Benchmarking: myths and reality: A model of effective learning and improvement]. Management Press.
22. Nirino, N., Santoro, G., Miglietta, N., & Quaglia, R. (2021). Corporate controversies and company's financial performance: exploring the moderating role of ESG practices. *Technological Forecasting and Social Change*, 162.
23. Osadchy, 2018, Financial Statements of a Company as an Information Base for Decision-Making in a Transforming Economy, *European Research Studies Journal* Volume XXI, Issue 2, pp pp. 339-350
24. R. Kangari and F. Farid, Financial Performance Analysis for Construction Industry. *Journal of Construction Engineering and Management* 118 (1) (1992) 349-360.
25. R. Lawless and E. Warren, The Myth of the Disappearing Business Bankruptcy, *California Law Review* 93 (3) (2005) 1-52.
26. R. Paz, How to Go from Good to Great In The Construction Industry, *Journal of Performance of Constructed Facilities* 5 (3) (2006) 163-180. [22] E.I. Altman, Financial Ratios, Discriminant Analysis and the Prediction of Corporate Bankruptcy, *The Journal of Finance* 23 (4) (1968) 589-609.
27. R.C. Moyer, J.R. McGuigan, and R.P. Rao, *Fundamentals of Contemporary Financial Management*, South Western Publishing, Nashville, USA, 2007.
28. Rajnoha, 2016, From Financial Measures To Strategic Performance Measurement System And Corporate Sustainability: Empirical Evidence From Slovakia, *Journal Of Recent Issues In Economic Development*, Vol. 9, No 4, Pp. 134-152
29. Riwayati, 2013, Financial Inclusion of Business Players in Mediating the Success of Small and Medium Enterprises in Indonesia, *International Journal of Economics and Financial Issues*, Vol 7 • Issue 4, pp624
30. ROBERT C. HIGGINS & JENNIFER L. KOSKI and TODD MITTON (2016) ANALYSIS FOR FINANCIAL MANAGEMENT, ELEVENTH EDITION Published by McGraw-Hill Education, 2 Penn Plaza, New York, NY 10121
31. S.J. Peterson, *Construction Accounting and Financial Management*, Prentice Hall, London, 2005.
32. Saunila, M. (2014). Innovation capability for SME success: perspectives of financial and operational performance. *Journal of Advances in Management Research*, V 11N (2), pp163-175.
33. W. Lasher, *Practical Financial Management*, third ed., South Western Publishing, Nashville, USA, 2003.
34. Y. Suharyanti, 2019, Does Customer Satisfaction Really Lead Company to Financial Success? A Review and Meta-analysis, *International Journal of Industrial Engineering and Engineering Management (IJIEEM)*, Vol. 1, No. 1